

دائرة الاحصاء والأبحاث / قسم المنظمات والعلاقات الدولية

**تقرير خاص عن أهم
التطورات الاقتصادية
والمالية العربية والعالمية**

أيلول-2017

1- اقتصاد جمهورية مصر العربية

برنامج تمويلي

أعلن وزير التجارة والصناعة المصري ، عن الاتفاق مع البنك الدولي على برنامج تمويلي جديد يستهدف تنمية مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية كثيفة العمالة وتحسين فرص التشغيل والتدريب بالمناطق الأكثر فقراً بمختلف محافظات الجمهورية بقيمة 150 مليون دولار، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يأتي في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة لتحقيق رؤية التنمية المستدامة 2030. إن البرنامج الجديد يستهدف مشروعات التدريب من أجل التشغيل ومشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة، التي تشمل مجالات الصحة والبيئة ومحو الأمية ومنها على سبيل المثال صيانة وترميم المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب والطرق الريفية وحماية نهر النيل وقنوات الري وتأهيل مساكن الأسر الفقيرة الأولى بالعناية ، وأضاف أن البرنامج يتم تنفيذه من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتعاون مع شركاء التنمية من الوزارات المعنية والمحافظات والجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال ويستهدف تنفيذ برامج تدريبية وتوفير فرص عمل بمناطق جغرافية ومجالات محددة ، مؤكداً في هذا الصدد أهمية مشاركة مجلس التدريب الصناعي كمكون رئيسي في تنفيذ البرنامج باعتباره الجهة المعنية بأنشطة التدريب والتي تتولى تقديم وإتاحة البرامج التدريبية لراغبي العمل والإشراف على عملية تشغيلهم ،سواء في مشروعات إنتاجية أو خدمية ، وهو الأمر الذي يجب الاستفادة منه في تنفيذ هذا المشروع الطموح .

وأضاف أن البنك نفذ العديد من البرامج التمويلية الناجحة ، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ، في مجال شبكات الأمان الاجتماعي ، مشيراً إلى أن البرامج التي ينفذها البنك داخل مصر تقدم خدمات ودخولاً إضافية للأسر بالمناطق والمحافظات الفقيرة .

تطوير العلاقات التجارية بين العراق ومصر

التقى السيد حبيب محمد هادي الصدر ،سفيرنا في القاهرة بكل من المهندس إبراهيم محلب ، المستشار الاقتصادي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ، والسفيرة فائزة ابو النجا مستشارة الأمن القومي ، والمهندس طارق قابيل وزير الصناعة والتجارة الخارجية بتاريخ 2017/2/11 ،حيث أعرب الجانبان عن تطلعهما لزيادة معدلات التبادل التجاري الى مستوى

يليق بإمكانيات البلدين ، والى تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة بين الجانبين ، وتم مناقشة المواضيع التالية:

- 1- استيراد المواد الغذائية المصنعة في مصر ، سيما مادة (زيت الطعام) الذي تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأنها بين وزارتي التجارة في البلدين ، واستيراد الفواكه والخضروات .
 - 2- فتح مركز تجاري مصري دائم في بغداد والمشاركة في المعارض العراقية، للتعريف بالمنتج المصري وتسويقه.
 - 3- استيراد المواد الانشائية من المعامل المصرية خصوصاً وان العراق مقبل على عملية اعادة اعمار هائلة للمناطق المحررة من "تنظيم داعش الإرهابي".
 - 4- استيراد الألبسة والمنتجات القطنية المصرية المشهورة بجودتها .
- وفيما يخص المشاكل التي تواجه انسيابية العمل وتطويره والمقترحات الموضوعية لحل هذه المشاكل فهي كالآتي :

- إمكانية استخدام مصر لمنفذ طريبيل الحدودي مع الأردن ، لنقل السلع والبضائع المصرية براً الى العراق مما يسهم في تقليل كلفة النقل ويسهل وصولها الى الأسواق العراقية ،مما يرشحها للتنافس مع المنتج التركي أو المنتجات الاخرى في السوق العراقي .
- منح مصر إعفاءات كمركية وضريبية على غرار ما هو معمول به مع الاردن، من خلال توقيع اتفاق ثنائي بهذا الخصوص .
- تبسيط إجراءات السفر المعقدة الخاصة برجال الاعمال والمستثمرين لكلا البلدين ، حيث أكد الجانب المصري ان القيادة المصرية ستعمل على تبسيط اجراءات السفر لرجال الاعمال العراقيين ممن لا توجد عليهم مؤشرات أمنية يطلق عليها (القائمة البيضاء) ، وسيقوم الجانب المصري بدوره بتدقيقهم امنياً ومنحهم تأشيرة دخول متعددة لمدة سنة لتسهيل حركتهم من والى مصر .
- نية الحكومة المصرية بافتتاح مركز تجاري مصري في بغداد.
- القبول بضمان اعتماد من بنك مصري بدلاً من البنك العراقي للتجارة أو أي مصرف دولي اخر للعقود الموقعة بين الجانبين ، بما في ذلك العقود النفطية .

الرئيس المصري يعقد اجتماعاً مع عدد من الوزراء والمسؤولين:

عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتاريخ 2017/2/11 ، اجتماعاً ضم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي بالإضافة الى وزارة الدفاع والانتاج الحربي ، الخارجية ،والعدل والمالية فضلاً عن رئيسي المخابرات العامة وهيئة الرقابة الداخلية .تم خلال الاجتماع استعراض المؤشرات الاقتصادية العامة وخاصة فيما يتعلق بحجم احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ، الذي وصل للمرة الاولى منذ عدة سنوات الى (26,3) مليار دولار مما يمكن أن يغطي احتياجات مصر من الواردات لمدة 6 أشهر مقبلة ، مع استعراض مؤشرات حجم الناتج المحلي الاجمالي وتوقعات نموه خلال الفترة المقبلة ، وذلك في ضوء تقرير مؤسسة برايس ووتر هاوس الدولية الذي توقعته فيه أن يحتل الاقتصاد المصري المركز رقم 19 بين أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2030 بحجم اقتصاد يزيد على (2) ترليون دولار ، وأن يحتل المركز رقم 15 على مستوى العالم عام 2050 بحجم اقتصاد يبلغ (4,3) ترليون دولار. كما بين الرئيس السيسي في هذا الصدد الى أن التقارير الدولية ذات المصدقية تؤكد بأن الاقتصاد المصري يسير في المسار الصحيح وأن برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الجاري تنفيذه يحقق النتائج المرجوة منه وذلك بفضل شجاعة وتفهم الشعب المصري لقرارات الاصلاح وتحمله لصعابها ، وكذلك مناخ الاستقرار والأمن الذي بدأ يترسخ بجهود القوات الأمنية المصرية في محاربة الارهاب . حيث اكد إن الحفاظ على استقرار مصر وسط الاضطرابات غير المسبوقة التي تمر بها المنطقة هو تحدي هائل وإنجاز كبير يتعين الحفاظ عليه وتعزيزه .

كما أكد على ضرورة الاستمرار في توفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام ،والاستمرار في تنوع مصادر الدخل القومي وتشجيع الصناعات التصديرية وزيادة مرونة الاقتصاد ليوكب تغيرات الاقتصاد العالمي المستمر ، وكذلك تطوير وتحديث البيئة التشريعية والقانونية ذات الصلة بمناخ الاعمال ، بهدف جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية وزيادة فرص العمل وصولاً لمضاعفة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين مستوى معيشة المواطنين بشكل ملموس . كما شدد الرئيس على أولوية توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير السلع الاساسية للمواطنين بكميات وأسعار مناسبة مع تكثيف الرقابة والتفتيش لإعادة الاستقرار إلى الأسواق ومواجهة ارتفاع الاسعار وكذلك الاسراع في جهود تحديث قوائم البطاقات التموينية لتحقيق أفضل استخدام للموارد المالية للدولة وتوجيهها لصالح الفئات الأكثر احتياجاً.

يحاول الرئيس السيسي في اي فرصة أن يروج لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ومتابعة نتائجه على أرض الواقع وايصال ذلك للشارع المصري عبر الاجتماعات

والمؤتمرات والتركيز الاعلامي عليها , ويبدو ذلك من خلال إشارته الى توقعات بأن يصل الاقتصاد المصري الى المراتب 19 و15 من بين أكبر الاقتصادات في العالم الامر الذي يخالف الواقع في الوقت الحالي.

مصر تحرز تقدما جيدا في الإصلاحات الاقتصادية

صرحت مديرة صندوق النقد الدولي ,إن مصر تحرز تقدما جيدا في برنامج قرض قيمته 12 مليار دولار مع الصندوق ,وإن عملتها ربما تستقر بعد تهاويها إلى مستويات قياسية منخفضة , كانت القاهرة أبرمت في نوفمبر اتفاق قرض مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد تضمن إصلاحات اقتصادية قاسية مثل خفض عجز الميزانية وتعويم الجنيه المصري .وهوت العملة الى حوالي 19,05 جنيه للدولار في الأسابيع التالية, وتراقب الأسواق المالية عن كثب مدى التزام الحكومة بشروط الاتفاق ,وهو ما سيحدد ما إذا كانت ستحصل على أقساط القرض في موعدها ,وقالت في مقابلة أثناء زيارة إلى دبي ((نرى تقدما جيدا والتزاما جيدا بالإصلاحات من جانب السلطات وركز جيدا على الشعب المصري والفئات الأشد تضررا من أجل حمايتها لذا لدينا الثقة في أن السلطات تبذل بالفعل قصارى جهدها في ظل تلك الظروف)) وقالت إن صندوق النقد يتوقع إتمام مراجعته الأولى للبرنامج بحلول حزيران من العام الحالي ,وانتعش الجنيه في الأيام الأخيرة مع تعزز ثقة المستثمرين الأجانب وتقلص متأخرات طلبيات شراء الدولار لتمويل الواردات وبلغ السعر المعروف 17 جنيها بين البنوك اليوم ,وأشادت أيضا بجهود دول مجلس التعاون الخليجي الست لتحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية بعد أن تقلصت إيراداتها بفعل أسعار النفط المنخفضة ,وسلطات الضوء على خطة المجلس لفرض ضريبة القيمة المضافة في العام القادم . وقالت ((هناك إرادة مؤكدة من جانب القيادة في هذا الجزء من العالم لتنويع مصادر المالية والتأكد من أن الوضع المالي تحت السيطرة)) ,وأضافت: ((قد يرتفع النفط قليلا وقد ينخفض قليلا لكن من المؤكد على الاقل أن ضريبة القيمة المضافة تلك ستكون مصدراً مستقرا للدخل).

البنك المركزي المصري يحرر سعر الجنيه

أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنية المصري. وقال البنك إن تحديد سعر الصرف العملة المحلية سيكون وفقا لأليات العرض والطلب .ومنح البنك المركزي الحرية للبنوك العاملة في مصر في تسعير النقد الأجنبي ، من خلال آلية سوق ما بين البنوك (الإنتربنك) كما سمح البنك المركزي للبنوك بفتح فروعها حتى الساعة التاسعة مساء وأيام

العطلة الأسبوعية ، لتنفيذ عمليات شراء وبيع العملة وصرف حوالات العاملين في الخارج . وقال البنك المركزي إنه " لا قيود على ايداع وسحب العملات الأجنبية للأفراد والشركات ولن تفرض شروط للتنازل عن العملات الأجنبية " وأفاد المركزي باستمرار حدوث السحب والإيداع السابقة للشركات العاملة في استيراد السلع والمنتجات غير الاساسية ، وتنفيذ مصر حزمة إصلاحات اقتصادية بناء على طلب صندوق النقد الدولي ، بهدف الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار .

تمويل القطاع الخاص المصري

اعلن فيليب لوهور الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية ان مؤسسة التمويل سوف تقدم التمويل للقطاع الخاص المصري بقيمة ملياري دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة بالتركيز على قطاعات جديدة منها الشمول المالي ومشروعات ريادة الاعمال ، مؤكداً ان مؤسسة التمويل الدولية باعتبارها عضواً في مجموعة البنك الدولي ستساند مصر في تطبيق مجموعة الاصلاحات الاقتصادية التي تعمل على تعزيز التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما ستساعد في جذب مزيد من الاستثمارات الى مصر .

ومن ناحية اخرى شارك الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية في اجتماع مع وزراء التعاون الدولي والبتروال والتجارة والصناعة والاستثمار المصريين ونائب وزير المالية المصري للسياسات المالية . حيث اوضح الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية بأن مؤسسة التمويل الدولية تتطلع لدعم نمو القطاع الخاص في الاسواق الناشئة ، والى زيادة التعاون مع مصر ، خاصة مع اختيارها من قبل المؤسسة لتكون نموذجاً لاستثماراتها في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا .

وعقب الاجتماع ، تم الكشف عن توقيع 3 اتفاقيات لدعم قطاع ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة واعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، استعداداه لتوجيه تمويلات اكثر للاستثمار في اطار مساندة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي .

القطاع المالي

اعلن البنك الدولي عن تقدم مصر لتحثل المركز الـ 122 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة الاعمال لعام 2017 ، متقدمة في ذلك 9 مراكز - مقارنة بعام 2016 والذي كانت في المركز 131 - لأول مرة منذ عام 2010 مما يعد رسالة ايجابية بان مناخ الاستثمار في مصر في تحسن ملحوظ عالمياً .

وبهذا الصدد علقت وزيرة الاستثمار على نتائج التقرير مبينة ان اللجنة الوزارية التنسيقية التي شكلها رئيس الوزراء منذ 6 اشهر والتعاون الذي ابدته مختلف الوزارات والجهد المبذول لتحليل محتويات تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الاعمال وبحث سبل تحسين مرتبة مصر في هذا التقرير الذي تعتمد مجتمعات الاعمال العالمية لقياس سهولة الاستثمار في اي بلد .

بين تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي تقدم مصر بواقع (9 مراكز مقارنة بعام 2016 حيث قفز مؤشر تأسيس الشركات 34 مركزاً ، ومؤشر استخراج تراخيص البناء 49 مركزاً، في حين انخفض مؤشر الحصول على الائتمان {3 مراكز، ومؤشر التجارة عبر الحدود 11 مركزاً، وهذه المؤشرات الجيدة تساعد جمهورية مصر العربية على تحسين الاستثمار } .

القطاع التجاري

اما على صعيد القطاع التجاري اكد مصدرين ان تعويم الجنيه امام الدولار يمثل فرصة ذهبية لتعظيم ارقام الصادرات ، حيث يفتح لها المجال لرفع قدراتها التنافسية وزيادة حصيلتها من الدولار، الامر الذي يتطلب توجيه مزيد من الاهتمام بقطاع التصدير والعمل على تشجيعه وفتح مزيد من الاسواق التصديرية امامه ما يعود على ارقامه بالصعود .

غير انهم اكدوا ان هناك عوائق تواجه القطاع وتهدد الاستعادة من تعويم الجنيه وآثاره على زيادة الصادرات ، لابد ان يقتضي خطوات جادة وسريعة لإزالة كافة العقبات والمشكلات التي تعترض طريق القطاع .

ان الحكومة المصرية تفكر بجدية نحو التوجه نحو القضاء على السوق الموازي للعملة الصعبة (الدولار) وذلك من خلال تعويم سعر الجنيه المصري مقابل الدولار حيث ان هذا الموضوع سيؤدي الى توفير العملة الصعبة بسهولة ووفرة والقضاء على السماسرة وتكون التعاملات رسمية ومن خلال البنوك من اجل السيطرة على الكتلة النقدية الاجنبية في

مصر، حيث اوضح مسؤولين في القطاع الخاص ان هذه الفرصة الذهبية ستؤدي الى تعظيم ارقام الصادرات، حيث يفتح لها المجال لرفع قدراتها التنافسية وزيادة حصيلتها من الدولار .

الوديعة التركية

- اتخذت مصر اجراءات لتسديد الوديعة التركية المستحقة لديها بقيمة مليار دولار ، على دفعتين الاولى بقيمة 500 مليون دولار في شهر تشرين الاول من عام 2017 ، والثانية بقيمة 500 مليون دولار في شهر كانون الثاني من عام 2018 ، وهو موعد الاستحقاق الرسمي للوديعة والبالغ 5 سنوات ، علما أن مصر تلقتها من تركيا في فترة حكم الرئيس المعزول مرسي ، على شريحتين بقيمة 500 مليون دولار اخرى في كانون الثاني 2013 .
- أعلن البنك المركزي ارتفاع الاحتياطي النقدي الى 24.2 مليار دولار في كانون الاول الماضي فيما تعترم وزارة المالية طرح السندات الدولارية بنحو 6 مليارات دولار في 16/ كانون الثاني الجاري
- سددت مصر في 2016/7/1 أخر سندات مستحقة لقطر بقيمة مليار دولار في محاولة منها للتخلص من اي مديونيات لدول تعدها معادية وذات تدخلات غير مقبولة في شأنها الداخلي.
- من المتوقع ان تستلم مصر الشريحة الاولى من وديعة الامارات العربية المتحدة بقيمة مليار دولار ، من اجمالي 2 مليار دولار تعهدت بها الدولة الخليجية ، مما يتيح دعما لأرصدة الاحتياطي الاجنبي لمصر ، مما يعمل على تخفيف الضغط على موارد مصر من العملة الصعبة التي تشهد تراجعاً نتيجة تأثر السياحة والاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- أعلن البنك المركزي في العام الماضي انه تم سداد مبلغ 720 مليون دولار كقسط من ديون نادي باريس على مصر وذلك وفقاً لالتزامات مصر تجاه النادي . وتبلغ قيمة ديون مصر لنادي باريس 2.83 مليار دولار .
- يثار تساؤلاً في الوقت الحاضر حول السياسة النقدية والاقتصادية للحكومة هل شهدت مصر انفراج في اقتصادها لسداد الديون وكيف تم سدادها في ظل التدهور الاقتصادي الذي تشهده مع وصول حجم الدين العام الى ما يقارب من 100% من حجم الانتاج المحلي .

ديون مصر ... تحديات

اعلنت مصر استعدادها لسداد مايربو على (12.9) مليار دولار من الديون الخارجية حيث تبلغ قيمة الوديعة التي حصلت عليها مصر من السعودية ملياري دولار خلال عام 2013 وملياري دولار وديعة من الامارات و ملياري دولار وديعة من الكويت بالإضافة الى وديعة بقيمة ملياري دولار حصلت عليها من ليبيا عام 2013 ، ووفقا للبيانات الرسمية ، فان الحكومة المصرية ستحصل على نحو (14,1) مليار دولار خلال العام المالي الحالي من البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي وصندوق النقد الدولي وودائع من الامارات والسعودية ، وكان صندوق النقد الدولي اعلن خلال شهر تشرين الثاني الماضي موافقة مجلسه التنفيذي على اتفاق قرض لمصر بقيمة (12) مليار دولار ، مدته ثلاث سنوات من اجل دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد .

زيارة رئيس الوزراء الى البنك المركزي المصري : شهد سوق الصرف الاجنبي في مصر تطورات عديدة منذ تحرير سعر الصرف في 2016/11/3 حيث بلغ رصيد الاحتياطات النقدية الدولية 28,5 مليار دولار وهو اعلى مستوى له منذ عام 2011 الامر الذي حسن من قدرة البنوك على تلبية كافة طلبات العملاء من النقد الاجنبي وسداد عدد من المديونيات وجاءت تلك الزيادة للاحتياطي من شرائح القروض التي استلمتها مصر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واقبال مستثمرو المحافظ على شراء اذون الخزانة كما يعد تحرير سعر الصرف الاجراء الذي اعاد العملة الاجنبية للقطاع المصرفي بعد ان كان تداولها يقتصر بشكل كبير على القطاع غير الرسمي .

الاقتصاد المصري بعد تعويم العملة

- فاجأ البنك المركزي في مصر في الثالث من شهر تشرين الثاني عام 2016، المصريين بتعويم العملة المحلية “الجنيه“ ليتم تحديده وفقا لآليات العرض والطلب في السوق في خطوة وصفتها الحكومة بالضرورية لإصلاح الاقتصاد المنهك .
- وعلى مدار 150 يوماً شهدت الساحة الاقتصادية تطورات كبيرة جراء هذا القرار، فعلى الرغم من الإشادة العالمية بتحرير صرف الجنيه، وتأثيره الإيجابي لإنعاش الاستثمارات والصادرات، والقضاء على السوق السوداء، تسبب القرار في مشاكل أخرى تواجه

الحكومة صعوبات كبيرة في علاجها، وعلى رأسها ارتفاع الأسعار ارتفاع الأسعار والنقص الحاد في بعض السلع الأساسية، بخلاف القفزة الكبيرة التي حدثت في فاتورة الدعم لاسيما المواد البترولية .

- لكن من جانب آخر نجد أن إيجابيات أتت أكلها بعد قرار تحرير سعر الصرف، وهي في زيادة احتياطي النقد الأجنبي لأعلى مستوياته منذ شهر آذار عام 2011، وكان البنك المركزي يتدخل قبل التعويم في سوق الصرف من خلال ضخ مليارات الدولارات للمحافظة على سعر مرتفع للجنيه أمام الدولار وهو ما استنزف موارد مصر من العملات الصعبة .

- وفي تصريح صحفي للوكيل المساعد لمحافظ البنك المركزي لشؤون الاحتياطي، رامي أبو النجا، قال فيه إنه من المتوقع أن يشهد الاحتياطي النقدي عن شهر آذار الماضي، زيادة تصل الى ملياري دولار دفعة واحدة ليسجل بذلك (28.5) مليار من (26.5) مليار دولار في نهاية شهر شباط الذي سبقه، وخلال الفترة التي تلت قرار التعويم حقق احتياطي النقد الأجنبي زيادة بنحو (9.4) مليار دولار .

- والملفت للنظر هنا في هذا السياق، توارد الدعم المالي الدولي بشكل قوي على مصر، فقد أكد طارق عامر، محافظ البنك المركزي أن تصحيح السياسة النقدية والمالية وعلى رأسها تعويم الجنيه، فتحت خزائن الاستثمار العالمي أمام مصر، موضحاً إن النجاح الكبير الذي حققته السندات المصرية في الخارج نتيجة طبيعية للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة مؤخراً وعلى رأسها تعويم الجنيه، إذ نجحت مصر في شهر كانون الثاني الفائت في طرح سندات في الأسواق الدولية بقيمة 4 مليارات دولار، وهو الطرح الذي شهد إقبالا منقطع النظير من المستثمرين الأجانب وتم تغطيته أكثر من 3 مرات، كما نجحت مصر في توقيع قرض مع صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، وهو القرض الذي تفاوضت عليه كافة الحكومات المتعاقبة على مصر بعد الثورة ولم تنجح الدولة في الحصول عليه إلا بعد تعويم الجنيه وخفض الدعم . وحصلت مصر أيضاً على دعم من البنك الدولي بعد التعويم بقيمة 3 مليارات دولار، بخلاف 1.5 مليار دولار الموازنة بخلاف 500 مليون دولار لتنمية الصعيد وتمويلات من مؤسسات أخرى عديدة .

- تسبب قرار التعويم في مصر بحدوث زيادات كبيرة بأسعار معظم السلع لاسيما الغذائية كما تسبب في تفاقم النقص الحاد ببعض السلع وعلى رأسها الادوية فأسعار السلع، تضاعفت في مصر بشكل مروع والذي تسبب في ارتفاع الدولار الجمركي، فضلا عن معدلات التضخم التي صعدت بنسبة 31.7% في شهر شباط الماضي، على

أساس سنوي، وهي بذلك تكون الأعلى خلال 30 عاماً الماضية، فيما كانت النسبة قد بلغت 29.6% في شهر كانون الثاني الماضي، متأثراً بهذه الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة وعلى رأسها تحرير سعر صرف الجنيه، وتتوقع وزارة المالية المصرية تراجع معدلات التضخم أواخر العام الجاري بعد أن قفزت لمستويات قياسية الشهر الماضي، لتصل حسب التوقعات الرسمية خلال العام المالي المقبل 2018 إلى 15.2%.

- تأتي زيادة نسبة التضخم بعدما ارتفع سعر الدولار الأميركي أمام العملة المحلية بنسبة تزيد عن 100 في المئة، إذ أصبح يباع في البنوك المصرية بأكثر من 18 جنيهاً مقارنة مع 8.8 جنيهاً قبل التعويم .
- سبق أن أكد محافظ البنك المركزي طارق عامر في أكثر من مرة أن الدولار سيتراجع لمستوياته الطبيعية خلال 6 أشهر، مشيراً إلى أن السعر الحالي للدولار مقابل الجنيه أعلى من قيمته الحقيقية بنسبة 50% موضحاً أن البنك أجرى محاكاة لنموذج مالي مع صندوق النقد الدولي لتقييم الجنيه، مشيراً إلى أن سعر الجنيه الذي تم الوصول إليه، نتيجة هذا النموذج كان أقل من السعر الحالي في الأسواق بنسبة 50% حيث يقترب السعر الحالي من 19 جنيهاً. وأخيراً حسب التوقعات الرسمية أن أسعار السلع ستشهد تراجع كبير حال تحقق وعود الحكومة بانخفاض الدولار خلال هذا العام.

التقرير الاقتصادي لشهر تشرين الثاني 2016

- عرض وزير الكهرباء المصري الجهود التي يبذلها قطاع الكهرباء لزيادة القدرات المولدة، وتحسين كفاءة الطاقة، والحرص على تنوع مصادر الطاقة سواء من مصادر متجددة أو فحم أو نووي.
- من جانب ثاني استعرض جابر دسوقي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر تقريراً حول الموازنة التخطيطية للشركة القابضة لكهرباء مصر للعام المالي 2017/2016 بإجمالي استثمارات تصل إلى حوالي 52,6 مليار جنيه، والجهود التي يبذلها قطاع الكهرباء في محاور مختلفة.
- من المخطط أن تبلغ إجمالي قدرات الخطة (2017/2012) حوالي 27426 ميغا وات بإجمالي استثمارات 17,6 مليار دولار، متمثلة في مشروعات يتم تنفيذها من خلال قروض ميسرة وقروض تجارية من جهات تمويل عربية ودولية .

- بالإضافة إلى مشروعات يتم تنفيذها مع شركة سيمنز الألمانية بالتعاون مع شركائها المحليين بإجمالي قدرات تصل إلى حوالي 14400 ميغا وات .
- كما سلط الضوء على مشروعات الطاقة المتجددة حيث تتخذ حالياً الشركة المصرية لنقل الكهرباء الخطوات التنفيذية لمشروعات الطاقة المتجددة مع القطاع الخاص بإجمالي قدرات تصل إلى حوالي 1000 ميغا وات بنظام ال B.000 .
- ومن المخطط انشاء مشروع توليد الرياح والخلايا الفوتو فلطية PV في مصر خلال الربع الاول من عام 2018 ودخول طاقات الرياح خلال الربع الاول 2019.
- إن ما تقدم يمثل خلاصة ما توصلت إليه القروض التجارية لتدعيم مشروعات قطاع الكهرباء في مصر والتي شملت أكثرها الجهود التي يبذلها قطاع الكهرباء لزيادة القدرات المولدة، وتحسين كفاءة الطاقة، والحرص على تنوع مصادر الطاقة في مصر.

2- دولة الامارات العربية المتحدة

حقق الميزان التجاري الاماراتي فائضا بلغ 2.9% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 ومن المتوقع ان يرتفع الى 3.1% خلال عام 2017 حسب تقديرات وزارة الاقتصاد، هذا الفائض وتوفر الاحتياطات المالية اتاح تزايد الانفاق الحكومي رغم تراجع الموارد النفطية بنسبة تراوحت بين 4.5% و6% عن مستواه قبل انخفاض سعر النفط .علما بان الاقتصاد الاماراتي كان الاقل تأثرا على المستوى الخليجي بانخفاض سعر النفط خلال عام 2016 رغم ان العائدات النفطية تمثل 25% من الناتج المحلي الاجمالي من عائدات التصدير . كما سجل معدل التضخم في الامارات ارتفاعا نسبته 2.59% في تشرين الثاني الماضي مقارنة بالشهر نفسه من عام 2015.

ووفقا لتقرير اصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك للدولة في تشرين الثاني فيما يتعلق بأسعار المجموعات الاكثر وزنا واهمية في سلة المستهلك سجلت مجموعة قطاع الخدمات الصحية اعلى نسبة ارتفاع بلغت 5.39% تلتها مجموعة التعليم التي سجلت ارتفاعا نسبته 4.99% .وسجلت دبي اكبر ارتفاع بمعدل التضخم خلال تشرين الثاني 2016 مقارنة مع تشرين الثاني 2015 بما نسبته 2.99% تلتها ابو ظبي بنسبة 2.35% .

من جانب اخر أعلنت سوق دبي المالي نتائجها المالية السنوية لعام 2016 وافادت في بيان لها بانها حققت ارباحا صافية قدرها 253.5 مليون درهم مقابل 261 مليون درهم في عام 2015 بانخفاض نسبته 3%، ووضح رئيس مجلس ادارة الشركة تأثر قيمة التداول في السوق خلال 2016 ببعض التطورات غير المواتية لاسيما اسعار النفط وتقلبات الاسواق العالمية مما ادى الى تراجعها بنسبة 12%. كما حصل سوق ابو ظبي العالمي (المركز المالي الدولي) على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية بعد توقيعه على مذكرة التفاهم التي تجمع اكثر من 112 هيئة تنظيمية عالمية .

بلغت قيمة السيولة التي ضخها مصرف الامارات المركزي في السوق من خلال البنوك العاملة 31.6 مليار درهم خلال عام 2016، اذ اظهر تحليل لوكالة انباء الامارات تراجع رصيد شهادات الايداع التي يصدرها المصرف المركزي الى 108.2 مليار درهم عام 2016 بنسبة 22.6% مقارنة مع 139.8 مليار درهم في المدة نفسها من عام 2015.

من جانبه ارتفع احتياطي مصرف الاماراتي المركزي من الذهب بنسبة 8% ليصل الى 1.15 مليار درهم نهاية ديسمبر 2016 مقارنة مع 940 مليون درهم نهاية ديسمبر عام 2015، وبلغ اجمالي موجودات المصرف 364.5 مليار درهم خلال المدة نفسها فيما بلغت الاحتياطيات الدولية للمركزي نحو 309 مليارات درهم وزاد الرصيد الاجمالي للاحتياطيات الدولية للقطاع المصرفي بنسبة 5.4% ليصل الى 266 مليار درهم نهاية عام 2016.

وبلغ اجمالي الرسوم الجمركية التي حولتها دولة الامارات لدول مجلس التعاون الخليجي في اطار التحويل الالي المباشر للرسوم الجمركية بين دول المجلس نحو 1.184 مليار درهم في عام 2016 .

برغم تراجع الموارد النفطية حقق الميزان التجاري الاماراتي فائضا عام 2016 بلغ 2.9% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب تنوع مصادر الايرادات اذ ارتفعت عائدات القطاع السياحي بشكل كبير ومن المتوقع ان تشهد دولة الامارات طفرة قياسية في اعداد السياح الدوليين بحلول عام 2020.

ارتفعت الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي بمقدار 309 مليارات درهم كما زاد الرصيد الاجمالي للاحتياطيات الدولية للقطاع المصرفي بنسبة 5.4% وهذا مؤشر يرتبط ايضا بما جاء في النقطة الاولى والتي تبين اهمية تنويع مصادر الايرادات لتجنب الازمات الناتجة عن الاعتماد

على مصدر واحد للإيرادات. شهد معدل التضخم ارتفاع بنسبة 2.6% وقد سجلت دبي أعلى ارتفاع بمعدل التضخم تلتها ابو ظبي .

3- اقتصاد المملكة الاردنية الهاشمية

انخفضت الصادرات الكلية للأردن خلال عام 2016 بنسبة (4.1%)، حيث بلغت (5.3) مليار دينار، مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، وبلغت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2016 ما مقداره (4.4) مليار دينار بانخفاض نسبته (8.9%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2015، كما بلغت قيمة المعاد تصديره (0.962) مليار دينار بارتفاع نسبته (26.0%) مقارنة بعام 2015، وتعود اسباب انخفاض قيمه الصادرات الى انخفاض قيمة الصادرات الوطنية من الفوسفات الخام والحيوانات الحية، والأسمدة ومحضرات لحوم او اسماك والبن والشاي والبهارات والتبغ والإسمنت والصابون ومحضرات الغسيل واللدائن ومصنوعاتها، أما المستوردات فقد بلغت قيمتها (13.6) مليار دينار بانخفاض نسبته (6.2%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015.

بلغ العجز في الميزان التجاري (8.3) مليار دينار، وبذلك يكون العجز انخفض خلال عام 2016 بنسبة (7.5%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات (39.1%) خلال عام 2016، في حين بلغت نسبة التغطية (38.3%) خلال نفس الفترة من عام 2015 بارتفاع مقداره (0.8%).

ارتفعت قيمة الصادرات من الألبسة وتوابعها بنسبة (2.7%) ومحضرات الصيدلة بنسبة (17.3%) والمعاد تصديره بنسبة (36.0%)، فيما انخفضت قيمة الصادرات من الخضار والفواكه بنسبة (4%) والفوسفات الخام بنسبة (17.0%) والبولتاسيوم الخام بنسبة (30.6%) والأسمدة بنسبة (32.0%).

ارتفعت استيرادات العربات والدراجات بنسبة (9.6%) والآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها بنسبة (2.2%) والحبوب بنسبة (31.8%)، فيما انخفضت قيمة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بنسبة (21.6%) والآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة (11.6%) والحديد ومصنوعاته بنسبة (7.1%).

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية الى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (المكسيك، كندا) بضمنها الولايات المتحدة خلال عام 2016 بنسبة (4.2%) مقارنة بنفس

الفترة من عام 2015، فيما انخفضت قيمة الصادرات الى دول منطقة التجارة العربية الكبرى (جافتا) بضمنها السعودية بنسبة (12.3%)، والدول الآسيوية غير العربية بضمنها الهند بنسبة (21.3%)، ودول الاتحاد الأوربي بضمنها إيطاليا بنسبة (3.9%)، اما بالنسبة للمستوردات فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (المكسيك، كندا) بنسبة (10%) بضمنها الولايات المتحدة بنسبة (6.4%)، ودول الاتحاد الاوربي بنسبة (3.5%)، فيما انخفضت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة (16.1%) بضمنها السعودية والدول الآسيوية غير العربية بنسبة (6.9%).

بالنسبة للتجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت قيمة المستوردات من هذه الدول ما مقداره (2.5) مليار دينار أو ما نسبته (18.4%) من قيمه المستوردات الكلية خلال عام 2016. اما الصادرات الكلية لهذه الدول فقد بلغت (1.4) مليار دينار او ما نسبته (27.1%) من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة .

ارتفع معدل التضخم لشهر كانون الأول بنسبة (2.5%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 وأبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة "النقل" بنسبة (11.0%) "الايجات" بنسبة (2.1%) "الثقافية والترفيهية" بنسبة (11.1%) "الصحة" بنسبة (10.0%) "التبغ والسجائر" بنسبة (4.8%) وكان من ابرز المجموعات السلعية التي انخفضت اسعارها مجموعة "اللحوم والدواجن" بنسبة (5.2%) " الفواكه والمكسرات " بنسبة (9.2%) "الملابس" بنسبة (3.0%) والاثاث بنسبة (0.9%).

بلغ إجمالي الدين العام في نهاية عام 2016 (26,1) مليار دينار، مقارنة مع إجمالي الدين العام المقدر وفقاً لقانون الموازنة بحوالي 26,4 مليار دينار بانخفاض قدره (300) مليون دينار، وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي العام بنهاية تشرين الثاني 2016 بنسبة 3.4% أي ما يعادل (6991) مليون دينار، مقارنة بأجمالي الإنفاق الحكومي لعام 2015 لنفس المدة والمقدر بـ (6761)، وانخفض العجز المالي في الموازنة العامة من (1025,6) مليون دينار نهاية تشرين الثاني من عام 2015 الى (803,3) مليون دينار نهاية تشرين الثاني 2016 بنسبة انخفاض 21.7% .

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية لنهاية تشرين الثاني من عام 2016 حوالي (6187,3) مليون دينار بعد إن كانت (5735,2) مليون دينار للمدة ذاتها من عام 2015 وبارتفاع مقداره (452,1) مليون دينار، كما ارتفعت قيمة حركات الدفع من خلال نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً في عام 2016 الى أكثر من 13 ضعف لتتجاوز النصف مليار

دينار، وتضاعفت حركات الدفع الى نحو 4 مرات، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة إقبال المواطنين على دفع الفواتير إلكترونياً إضافة الى ارتفاع عدد الجهات التي تقبل الدفع الى 78 جهة تقدم 250 خدمة.

وقعت الأردن اتفاقية قرض ميسر بقيمة 254 مليون دولار كدعم مباشر للموازنة العامة لتعزيز الوضع المالي والمساهمة في تغطية نفقات الميزانية العامة للتخفيف من التحديات التي تواجه المملكة نتيجة ورود أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين واستمرار تداعيات التطورات الإقليمية .

4- الاقتصاد الليبي

عقد محافظ مصرف ليبيا المركزي (الصديق الكبير) مؤتمراً صحفياً في مقر المصرف بالعاصمة طرابلس، حيث كشف عن جملة حقائق واسباب كانت وراء الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وعلى النحو التالي :

1- وصف اقتصاد ليبيا بأنه ريعي بامتياز احادي المصدر يتأثر سلباً وإيجاباً بإيقاع سريع بإنتاج النفط وتصديره ,وبأسعاره ,حيث تدنت الإيرادات النفطية من (53,3) مليار دولار عام 2012 الى (4,8) مليار دولار عام 2016 بانخفاض نسبته (91%)، مما انعكس هذا الوضع على تدني الإيرادات الممولة للميزانية العامة والتي انخفضت من (70) مليار دينار الى (8,6) مليار دينار واثّر سلباً على القوة الشرائية للدينار والسوق الموازية .

2- التدني المستمر في معدلات الدخل القومي خاصة خلال السنوات الاربعة الاخيرة 2013، 2014، 2016 نتيجة الاقفال التعسفي لإنتاج النفط وتصديره حيث فاقت الخسائر ال(160) مليار دولار وانعكس سلباً على احتياطات النقد الاجنبي وضعف قيمة الدينار وزاد من قيمة العملات الصعبة في السوق الموازية .

3- الزيادة المضطربة وغير المنطقية بالإنفاق العام ذي الطبيعة الاستهلاكية وبخاصة بند المرتبات حيث لا توجد دولة في العالم غير ليبيا يستهلك بند المرتبات وما في حكمها اكثر من 60% من اجمالي الميزانية في الوقت الذي كانت فيه ميزانية التنمية تمثل نسبة 51% من اجمالي ميزانية عام 2010 أضف الى ذلك تضخم اعداد الموفدين الى الخارج

في مختلف المجالات دون حاجة حقيقية لهم ودون معايير في تكليفهم ولا مصلحة وطنية في استمرار الانفاق عليهم بهذا الانفلات والهدر للمال العام .

4- غياب الوزارات والهيئات والادارات المسؤولة ضمن الادارة العامة للدولة منذ عام 2012 منها وزارة الاقتصاد المنوط بها تنظيم التجارة الداخلية والاسعار والتوزيع خاصة في الظروف الاستثنائية واوقات الازمات وكذلك الحال عن مصلحة الجمارك المسؤولة عن امن الدولة عبر منافذها من جرائم التهريب والتهريب والجباية والحماية وعن الضبط القضائي وردع المخالفين والمتجاوزين وعن الرقابة الفاعلة بجميع حالاتها .

5- سحب كبار المودعين والمتعاملين اموالهم من المصارف واكتنازها وتدويرها خارج النظام المصرفي والتي بلغت 30 مليار دينار وهذا يتجاوز نسبة ال(70) من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما كانت النسبة لا تتجاوز ال(9%) نهاية عام 2010 ، مما ادى الى خلق ازمة في السيولة النقدية التي يستحيل حلها بطباعة المزيد من النقود بعد تجاوز النقد المتداول للنسب المسموح بها عالميا في الاقتصاد الوطني والآثار التضخمية الخطيرة لتضخم عرض النقود المتناسب عكسيا مع تضائل النشاط الاقتصادي .

6- تضخم الدين العام وبلوغه معدلات غير مسبوقه حيث بلغ نهاية الربع الاول لعام 2017 مبلغاً وقدره (66) مليار دينار مع استمرار تصاعد عجز الميزانية العامة بسبب تناقص الإيرادات وزيادة النفقات مع العجز الغير مسبوق لميزان المدفوعات الليبي، مما اجبر المصرف المركزي على اتخاذ جملة اجراءات وضوابط من شأنها ان تخفض من حجم العجز والمحافظه على النقد الاجنبي وقدرة الدولة على الاستدامة المالية، مما تمكن من تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الى (7) مليار دولار خلال العام 2016 مقارنة بعجز عام 2015 البالغ (12) مليار دولار وعجز عام 2014 البالغ (22) مليار دولار .

7- توقف الدور الطبيعي الايجابي للنظام المصرفي في الاقتصاد العام والهبوط في معدلات الائتمان والتمويل والاستثمار بالإضافة الى التوسع في حجم السوق السوداء للعملات وازدياد المضاربات بسبب انخفاض الإيرادات من النقد الاجنبي وازدياد عرض النقود خارج النظام المصرفي وعدم ضبط المنافذ وغياب الرادع القانوني، مما اثر سلبا

على قوة الدينار الليبي وقد احوال المصرف المركزي ملفات للنائب العام لها علاقة
بتهريب الاموال بأكثر من (4) مليار دينار .

8- ازدياد الانفاق من خارج الميزانية العامة وخارج الترتيبات المالية من خلال مصرف ليبيا
المركزي بالبيضاء (شرفا)، التابع لسلطات الشرق والذي بلغ حسب المعلومات المتوفرة
على نحو (15) مليار دينار خلال عامي 2015-2016 رغم ان المرتبات تدفع ضمن
منظومة الرقم الوطني لكل مستحقيها وكذلك ابواب الميزانية الاخرى لكافة انحاء ليبيا من
قبل ادارة العمليات المصرفية بطرابلس وهذا الاتفاق والذي لا تقابله موارد ولا غطاء
اصبح يمثل ضغطا هائلا على قوة الدينار الليبي والسوق الموازية وكذلك على اصول
وموجودات بعض المصرف التجارية بالرغم من دعوات المصرف المتكررة من أثار
الخطيرة، الا انه لا يوجد تجاوب يذكر على حد تعبيره .

9- ضعف تحصيل الرسوم السيادية من الجباية الضريبية والكمركية والبلدية وما في حكمها
مما افقد الخزانة العامة احد مصادر تمويلها وزاد من تقادم العجز
والدين العام .

شكل الواقع الاقتصادي وازمة السيولة في ليبيا ضغطاً على سعر العملة المحلية التي
تواصل التراجع امام العملة الصعبة (الدولار) في ظل محدودية الموارد والانقسام السياسي
وانسداد عملية التوافق ، مما اعاقت الاجراءات الكفيلة بمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي
في مجابهة الفساد المستشري بكافة مفاصل الحياة الذي ينخر ليبيا.

فرضت ليبيا اسعار صرف متعددة لبيع الدولار عبر المصارف التجارية ويحصل
المواطنون موازنة الاسعار وجهاز الامداد الطبي على الدولار بالسعر الرسمي والبالغ
(1.32) دينار ليبي مقابل الدولار ، بينما يباع رجال الاعمال الدولار عبر الاعتمادات
المستندية بسعر (3,09) دنانير للدولار الواحد وقد جاء هذا الاجراء عقب اجتماع كان قد عقد
في تونس وضم مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والمجلس الرئاسي واعتمد ايضاً
خلال الاجتماع تصور البنك المركزي للمباشرة بفتح الاعتمادات المستندية للتجار لتوريد

السلع مع فرض رسوم استيراد بنسبة 120% من ثمن السلعة واما بالنسبة لصندوق موازنة الاسعار فقد سمح بتوريد سلع محددة وتكون بالسعر الرسمي ومن دون فرض اية رسوم اضافية عليها ما يخفض الاسعار بالنسبة للمواطن والاعتماد المستندي هو عبارة عن كتاب تعهد صادر من البنك المركزي بفتح الاعتماد بناءً على طلب احد عملاء المستوردين (المشترى) يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين لقاء السلع المستوردة او يتم تفويض بنك اخر بالدفع او قبول سحوبات لصالح المستفيد وهو المورد في مقابل استلام مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها .

5- الاقتصاد الفلسطيني

افتتح مؤتمر القطاع المصرفي والفرص والتحديات تحت رعاية محافظ البنك المركزي الاردني زياد الفريز في كانون الثاني 2017 وقد هدف المؤتمر الى حث رجال الأعمال العرب والمؤسسات المالية والمصرفية بالاستثمار في فلسطين, وتعريفهم بواقع القطاعات الاقتصادية وفق قانون الاستثمار الفلسطيني والحوافز الاستثمارية المتاحة وفرص الاستثمار المتوفرة في فلسطين, والشركات والاتحادات العربية المستثمرة في فلسطين, وتحديد تدخلات ومبادرات مجلس الوحدة لدعم وتمكين الاقتصاد الفلسطيني.

تركزت فعاليات المؤتمر على المحاور التالية (واقع القطاع المصرفي: الفرص والتحديات. العلاقات الاقتصادية بمحيطها العربي ومع العالم . دور المصارف في تعميم الخدمات المالية في فلسطين والاستقرار المالي في فلسطين ومحفزات الاستثمار . تطوير وتحديث أداء القطاعين المصرفي والمالي في فلسطين والاستثمار في القدس). وكان اهم التوصيات التي خرج بها المشاركون هي :

1- ضرورة إنشاء صندوق استثماري عربي- فلسطيني , لتمويل مشاريع استثمارية داعمة للاقتصاد الفلسطيني , على أن يوزع عائده على ممولي الصندوق.

2- دعوة الرساميل العربية والفلسطينية الى مزيد من الاستثمار في مختلف مرافق الاستثمار الفلسطيني .

3- دعوة البنوك الاسلامية العربية والاقليمية إلى زيادة استثماراتها في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني .

- 4- زيادة نصيب المصارف والمؤسسات المالية العربية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني .
- 5- دعوة الدول العربية لتسهيل افتتاح مزيد من الفروع للمصارف الفلسطينية لديها .
- 6- تعزيز استراتيجيات الشمول المالي وريادة الأعمال وتمكين المرأة وخصوصاً في مدينة القدس .
- 7- توفير المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها بالنهوض باقتصاد فلسطين .
- 8- دعوة المصارف العربية والغرف التجارية والصناعية العربية لتشجيع المبادلات التجارية ولتسهيل الصادرات والمنتجات الفلسطينية الى محيطها العربي والدولي .

6- اقتصاد جمهورية ايران الاسلامية:

بيّن المدير التنفيذي لبنك (تجارت) الايراني بأن البنك نجح في إقامة العلاقات المصرفية النشطة مع (63) بنك أجنبي في كلاً من (تركيا، المانيا، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، سويسرا، الصين، النمسا، روسيا، بريطانيا، الامارات العربية المتحدة، بلجيكا، اليابان، كوريا الجنوبية، الدنمارك والتشيك)، وأشار إلى أن عودة البنوك الايرانية الى النظام المصرفي الدولي قد تتيح لها فرصة المشاركة في تمويل مشاريع البنى التحتية في ايران ولفت إلى ان الاتصال بجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت) ساهم في حل القسم الاعظم من مشاكل البنوك المحلية الايرانية في تبادل المعلومات والوثائق مع البنوك الاجنبية .

أجرى بنك سبه الايراني عمليات مصرفية مع البنوك الاجنبية بلغت قيمتها 4,400 مليار دولار وبهذا استعاد البنك 80% من نشاطه قبل فرض الحظر الدولي على ايران . ولفت المدير التنفيذي لبنك سبه الايراني بأن البنك كان في طليعة البنوك الايرانية في مجال العملة الصعبة وتوقع بأن يصل التبادل المالي للبنك الى (5) مليار دولار في نهاية السنة الايرانية (الفارسية) التي تنتهي في شهر آذار القادم .

أشار سكرتير غرفة طهران للتجارة والصناعة والمناجم والزراعة الايرانية الى اتفاق الرئيسين الايراني والتركي على افتتاح بنك مشترك يساعد على تسريع العلاقات التجارية والاقتصادية والتحويلات المالية والاستثمارات المشتركة وتطوير العلاقات التجارية الثنائية وازالة العقبات المصرفية والمالية والجمركية والترانزيت والتعريفية التفضيلية.

نشرت صحيفة همشري في عام 2016، عن عضو هيئة مندوبي غرفة التجارة الايرانية (دانشمند)، الذي حمل البنك المركزي الايراني مسؤولية ارتفاع سعر الدولار، موضحاً ان الحكومة والبنك المركزي لا يعملان على تحقيق توازن بين العرض والطلب رغم امتلاكهما اكبر خزين للعملات الصعبة ، وهذا الارتفاع ستترب عليه تبعات تضخمية ، كما سيؤدي الى ارتفاع كلفة البضائع المصدرة وكذلك تلك التي تستهلك في الداخل .

وقال المشرف السابق على وزارة الاقتصاد (حسين صمصامي) : ان الحكومة تأخذ بنظر الاعتبار نفقاتها وعجز ميزانيتها ، وتقوم بتحديد سعر صرف الدولار تبعاً لذلك، لتسد هذا العجز عن طريق رفع سعر صرف الدولار ، وان المنظومة المصرفية اعلنت مؤخراً انه بات بالإمكان للبنوك الايرانية بيع وشراء الدولار ، وهذا خطأ لان اتفاقية برجام لم تطبق بشكل كامل ولم يجري اتصال البنوك الايرانية بيع وشراء الدولار بنظيراتها في الخارج ولم ترفع العقوبات بصورة كاملة حتى الان، وان الحكومة عندما لا تخشى من تأثيرات رفع سعر العملة الصعبة لهذا الحد فهذا اما معناه ان ذلك هو في الحقيقة جزء من سياستها او انها عاجزة عن السيطرة على سعر صرف العملة الصعبة .

7- الاقتصاد التركي:

تعزز المدخرات الوطنية للبلاد النمو المحتمل لذلك البلد عن طريق تقديم المصدر الضروري لاستثمارات جديدة مما يساهم في رفع مستوى الرفاهية. كما وتخفف المدخرات الوطنية من اعتماد البلاد على التمويل الاجنبي وأساس دعم الاستقرار الاقتصادي وبهذا الخصوص تعتبر الاسواق المالية المتطورة مهمة فيما يتعلق بتحويل مدخرات البلد الى استثمارات وضمن النمو القوي .

بلغ سعر الفائدة على ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي التركي في نيسان 2016 نافذة الاقراض للسيولة (0%) وسعر الاقراض (7.25%) سعر الريبو لأسبوع واحد (7.5%) و سعر نافذة الاقراض للسيولة (10.25) كما بلغ معدل التضخم في تموز 2016 (8.79%). وبلغ اجمالي الاحتياطيات من النقد الاجنبي للبنك المركزي للجمهورية التركية في عام 2016 (101,8 دولار امريكي) واحتياطيات البنك المركزي من الذهب 19.6 مليار دولار امريكي).

8- الإقتصاد الهندي

بعد مرور أربعة شهور على قرار الحكومة الهندية باستبدال الفئات النقدية الكبيرة من عملتها والذي صدر في أوائل شهر تشرين الثاني من العام 2016 مما أدى الى التأثير على نمو الإقتصاد الهندي لتلك الفترة ، والهدف حسب ما أعلنه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي من هذا القرار هو التصدي لاقتصاد الاموال السوداء والتهرب الضريبي في الهند الذي قدر بأنه يساوي أو يزيد على حجم الإقتصاد الرسمي للهند ، إضافة الى الرغبة بإعادة مليارات الدولارات من النقد وهي بصورة ثروة غير محسوبة في الإقتصاد الرسمي الى الإقتصاد الرئيسي للدولة بالإضافة الى توجيه ضربة الى المتشددین الذين يستهدفون الهند ممن يشتهب في انهم يستخدمون اوراقا نقدية مزورة من تلك الفئات الكبيرة .

إلا أن الدولة والتنفيذ السيء للقرار أنف الذكر أدى الى نقص كبير في النقد الموجود في النظام المالي الهندي مما أدى الى انفاق اقل بسبب النقص في الاوراق النقدية الجديدة وبالتالي أضر بنمو الإقتصاد الهندي الذي كان قبل قرار ابطال العملات النقدية من بين أسرع اقتصادات العالم نمواً، إذ انخفضت نسبة النمو في السنة المالية الحالية 2017 بنسبة 6.5% مقارنة بالنسبة الماضية بنسبة 7.6% .

تعمل الهند جاهدة في سبيل ان تكون احد أهم الاقتصادات عالميا من خلال المعدلات الانتاجية وفتح الاستثمار امام الجميع الا ان التحديات التي تواجهها هائلة ومنها كالاتي :-

أولاً:- على الحكومة الهندية زيادة الانفاق خلال هذه الفترة على البنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ وغيرها، كخطوة مهمة لتحفيز الصناعات الاخرى ولزيادة توظيف اليد العاملة .

ثانياً:- اصرار الحكومة الهندية على التوجه نحو تحويل العملة الى (البلاستيك) بدلاً من الورق من خلال تعزيز عملية الدفع الرقمية (بطاقة الكودت او التحريرات الرسمية عبر البنوك) كجزء من مسعى الحكومة الهندية لمكافحة الفساد .

ثالثاً:- ان المناطق الريفية التي تجري فيها معظم التعاملات المالية نقداً غير قادرة من التعافي من الآثار السلبية من قرار الحكومة الهندية استبدال العملات النقدية على الرغم من تقديم دعم كبير من قبل الحكومة الهندية في الموازنة الحالية بما يقارب 385 مليار روبية .

رابعاً :- بالنسبة الى قطاع الصناعة لا بد من الحكومة الهندية العمل على استعادة السيولة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر المحرك الرئيسي للصناعة في الهند .

خامسا:- يمر الاقتصاد العالمي بالعديد من الصعوبات اثر بعض القرارات الدولية ومنها الولايات المتحدة الامريكية في ظل ادارة الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب التي تلجأ الى السياسات الحمائية وبريطانيا تمر ايضا بتغيرات بعد قرار خروجها من الاتحاد الاوربي .

وبالمحصلة فإن ميزانية الهند للعام 2017 جاءت في وقت يأمل فيه حزب بهاراتيا جانانا الحاكم من الاسهام في ازدهار هذا البلد اقتصاديا في سبيل التهيئة للفوز في الانتخابات المقبلة .

تسبب قرار رئيس وزراء الـ(ناريندرا مودي) المفاجئ في تشرين الاول الماضي بسحب العملات فنتي (500) و(1000) روبية من التداول في إلغاء ما يقرب من 86% من المعاملات النقدية بالهند فضلا عن ضرورة إيداع تلك الأوراق النقدية في البنوك بحد أقصى 30 كانون الاول الماضي مع تحديد الاستبدال بمبلغ (4000) روبية كحد أقصى خلال الاسبوع الواحد ،مع تخويل البنك المركزي الهندي صلاحية استلام تلك الفئات لغاية نهاية السنة المالية الهندية والتي تنتهي في نهاية 2017/3/31 شريطة ان يرافق استلام تلك الفئات كتاب تأييد من المحكمة المختصة والتي يتم فيه بيان حقيقة الحصول على تلك الاموال مع قيام البنك بالتعويض كحد اقصى مبلغ (25000) روبية (خمسة وعشرون الف روبية) مما يؤكد فرض المركزي الهندي قيوداً على السحب النقدي وعدم جعله حرا .

اعتبر العديد من الاقتصاديين العالميين واصحاب القرار السياسي بأن هذه الخطوة خطوة غير مسبوقه من رئيس الوزراء الديمقراطي الهندي تفوق كل ما يفعله ترامب سواء في سياسته الاقتصادية او قضايا العلاقات الثنائية بين امريكا وبقية دول العالم، اذ اعتبره المهتمين في الشأن الهندي بأنه إجراء حاسماً في حرب الهند ضد التهرب الضريبي والاموال السوداء، والفساد المستشري .

فالقرار اذا يستهدف الحد من الفساد والتزوير والقضاء على الاموال السوداء، ووفقا لمسح وزارة المالية الهندية لعام 2016-2017، فان القرار يكون استهدف اربعة وهي الحد من الفساد والتزوير واستخدام الأوراق المالية القيمة في الأنشطة الإرهابية، وتراكم الاموال السوداء، كشف حالات التهرب الضريبي ووضع جميع الاموال بعد تطبيق القرار تحت طائلة التحاسب (الضريبي) .

رغم اهميته.. تسبب القرار في صدمة للاقتصاد الهندي وفي تحليل التكاليف قصيرة المدى ،اكذ ان هناك 3 صدمات ،الاولى لأجمالي الطلب نتيجة تناقص السيولة وخسائر الثروة بالنسبة لهؤلاء الذين اختاروا عدم إعلان حيازتهم النقدية، والصدمة الثانية للعرض نتيجة دور

النقود كمدخل من مدخلات الانتاج في الزراعة، على سبيل المثال، واخيراً تعزيز الشعور بعدم اليقين .

كما خلص المحللون الاقتصاديون الى ان إلغاء النقد ربما يكون قد ادى الى تخفيض إجمالي الناتج المحلي، مؤقتاً، من خلال تأثيره على المعروض النقدي، بنسبة تتراوح بين الربع ونصف درجة مئوية، من إجمالي النمو اذ يبلغ 7% سنوياً في المتوسط .

في المقابل تشير بعض التحليلات الى بعض الفوائد في الأجل القصير، فبعض الثروات غير المشروعة ستختفي وبعضها سيخضع للضريبة، لأن اصحابها اضطروا للإفصاح عن ثرواتهم ودفعت الضرائب الجزئية، او خسروها او قاموا بغسلها. وبصفة عامة، مكنت تلك السياسة الحكومة من تحصيل الضرائب على الاموال السوداء على الاقل لمرة واحدة او بشكل دائم، في ضوء تنامي مخاطر الاحتفاظ بالنقود .

9- الاقتصاد الياباني:

وفيما يتعلق بالتوقعات على المدى القصير، فإن الاقتصاد الياباني يتجه نحو التعافي، وذلك يدعم من تأثير السياسات الخارجية، في حين ان العمل ووضع الدخل يظهران اتجاهاً نحو التحسن وهناك مخاطر على الاقتصاد الياباني بما في ذلك تباطؤ الاقتصادات الاسيوية الناشئة ومنها الاقتصاد الصيني والدول التي لديها مصادر طبيعية في ظل ضعف الاقتصادات الخارجية . بالإضافة الى ذلك ينبغي ايلاء الاهتمام الى تزايد القلق حول الاقتصادات الخارجية وتأثيرات التقلبات في الاسواق المالية واسواق رأس المال في مثل هذه الظروف .

وستعمل الحكومة اليابانية كل ما بوسعها كي يتمكن الاقتصاد من التغلب على الانكماش وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوحيد الضرائب في نفس الوقت، وتعمل الحكومة باستمرار على توسيع دائرة المجلس الاقتصادي ليغطي المناطق المحلية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة من خلال توجيه زيادة ارباح الشركات من اجل الاستثمار وزيادة الاجور وتحسين وضع العمالة .

1- التوقعات الاقتصادية / 2016 والموقف الاساسي للاقتصاد والادارة المالية للعام 2016 .

2- خطة العمل بشأن تعزيز التنافس الصناعي .

وقد قرر بنك اليابان ادخال التيسير النقدي الكمي والنوعي (QQE) مع معدل سعر الفائدة السلبي لتحقيق الهدف باستقرار الاسعار 2% في (2016/1/29) .

ضعف الصادرات واستقرار في الواردات انخفاض العجز في ميزان السلع والخدمات

الصادرات :- تشهد الصادرات اليابانية في هذا الشهر حالة من الضعف ومن خلال حجم الصادرات مقسم حسب مناطق العالم فأن حجم الصادرات الى اسيا والمناطق الاخرى فأنها تشهد ضعفاً ، اما حجم الصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية فأنها تنخفض بصورة معتدلة . ومن جهة اخرى فقد حافظت الصادرات الى الاتحاد الاوربي على حالة الاستقرار وعلى المدى القصير من المتوقع ان تشهد الصادرات ارتفاعاً تدريجياً مما ينعكس بشكل رئيسي على الاقتصادات الخارجية واستعادة عافيتها بشكل معتدل . ومع ذلك ، يجب ملاحظة بانه هناك مخاطر من الانكماش في الاقتصادات الاجنبية .

اما الواردات :- فقد شهدت حالة من الاستقرار في هذا الشهر ، وحسب المناطق فان حجم الواردات من اسيا والاتحاد الاوربي اظهرت حالة من الاستقرار اما الواردات من الولايات المتحدة الامريكية كانت ضعيفة . اما بالنسبة للتوقعات على المدى القصير ، فان الواردات سترتفع تدريجياً .

وفيما يتعلق بالعجز في ميزان السلع والخدمات فانه يتجه نحو الانخفاض وان الفائض في الميزان التجاري في كانون الاول 2016 قد انخفض ، كما ان قيمة الصادرات انخفضت الى حد اكثر من قيمة الواردات ، وزيادة العجز في ميزان الخدمات .

الوضع العام للعمالة آخذ في التحسن

يظهر وضع العمالة اتجاها نحو التحسن ، حيث كانت نسبة العاطلين عن العمل في شهر كانون الاول من عام 2015 هي 3,3% وبنفس المستوى للشهر السابق ، اما نسبة العاطلين للفئات العمرية ما بين 15 الى 24 كان بنسبة 5,2% وبنفس المستوى للشهر السابق، وقد ازداد عدد القوى العاملة، الاشخاص العاملين وكذلك العاطلين عن العمل . ان عدد العاملين وعروض العمل الجديدة يرتفع ، وهناك نسبة مؤثرة من المتقدمين لعروض العمل آخذة بالارتفاع ، وان ساعات العمل الاضافية في قطاع الصناعة التحويلية هي دون تغيير تقريباً .

اما بالنسبة لحركة الاجور فان الارباح النقدية التعاقدية ثابتة تقريباً وان المبلغ الاجمالي للارباح النقدية يزداد وباعتدال . وبالنسبة للتوقعات على المدى القصير . فإن العمالة في تحسن .

الاسعار والاسواق المالية

شهدت اسعار المنتج انخفاضاً بوتيرة ابطأ في الآونة الاخيرة واستقرار اسعار المستهلك بصورة عامة باستثناء المواد الغذائية الطازجة والمنتجات النفطية ومكونات محددة اخرى . وطبقاً لمسح ثقة المستهلك الشهري (مسح الاسر العام) ، فان نسبة الاسر اليابانية التي توقعت ارتفاع بالأسعار كانت 74,8% في شهر ايلول 2016 وبنسبة 3-4% عن الشهر السابق . اما بالنسبة للتوقعات على المدى القصير ، فإن اسعار المستهلك (باستثناء المواد الغذائية الطازجة ، المنتجات النفطية و المكونات المحددة الاخرى) يتوقع ان ترتفع بأعتدال ولكن يتوقع ان تبقى مستقرة في الوقت الحالي .

10- الاقتصاد الامريكي

اوضحت دراسة جديدة للبنك الدولي بعنوان (مراقبة التجارة العالمية) حالة عدم اليقين بشأن السياسات في البلدان المتقدمة والتي تساهم في تباطؤ التجارة العالمية، اذ استمر التباطؤ في معدلات النمو للتجارة العالمية للعام الخامس على التوالي الى ان وصل الى ادنى مستوى له في العام 2016 منذ الازمة المالية في العام 2008، اذ شهدت التجارة السلعية نمواً بنسبة (1%) في العام 2016 مقارنة ب(2%) في العام 2015 و(2.7%) في العام 2014، فيما شهدت تجارة الخدمات قدرة نسبية على الصمود والتعافي عما كانت عليه في العام 2015. ان سبب التراجع في النمو وعدم التعافي هو عدم اليقين في السياسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص السياسات المتبعة في الولايات المتحدة و اوربا والتي تسببت في تراجع التجارة بنسبة (0.6%)، اذ نتج عن تلك الصور الضبابية حول السياسات الاقتصادية المتبعة قرارات عدم الاستثمار والتصدير او تأجيله، كما انخفض الانفاق الاستهلاكي. انعكس تباطؤ نمو التجارة سلباً على نمو الانتاجية وهذا ما انعكس على سلاسل القيمة العالمية.

1- فرض الضرائب في الدول العربية:

أوصت مدير عام صندوق النقد الدولي (كرستين لا غراد) الحكومات العربية بضرورة فرض الضرائب وتتنوع مصادر الدخل وبشكل تدريجي وبنسب منخفضة على ان يكون تنفيذ ذلك بشكل مستمر و متماسك من اجل تلافي الاختلالات وان لا يكون هناك عدم توازن بين منطقة واخرى.

2- تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي 2016:

شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً متباطئاً بنسبة (1.9%) خلال الربع الاخير من العام 2016 فيما ادى انخفاض الصادرات الى تراجع نسبة النمو فيها بنسبة (3.5%) مقارنة بالفصل الثالث لذات العام. شهد الانفاق الاستهلاكي الخاص نمواً اكثر بقليل مما كان متوقفاً مقابل تراجع في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي. سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة (1.6%) عام 2016 مقارنة بمعدل (2.6%) لعام 2015 وهو ابطأ معدل نمو تم تسجيله منذ العام 2011.

3- تحليل البيانات الاقتصادية لشهر كانون الاول 2016 والصادرة في شباط 2017:

بلغ العجز في السلع والخدمات في شهر كانون الاول 2016 (44.3) مليار دولار، اذ سجل انخفاضاً بمقدار (1.5) مليار دولار مقارنة بشهر تشرين الثاني 2016 الذي بلغ فيه العجز التجاري (45.7) مليار دولار. بلغ مجموع الصادرات الامريكية من السلع والخدمات في شهر كانون الاول 2016 (190.7) مليار دولار لتسجل بذلك ارتفاعاً بنحو (5) مليار دولار مقارنة بشهر تشرين الثاني 2016. بلغ مجموع الواردات الامريكية في كانون الاول 2016 (235) مليار دولار مسجلةً بذلك ارتفاعاً بنحو (3.6) مليار دولار مقارنة بشهر تشرين الثاني 2016.

4- حركة التجارة منذ بداية عام 2016 ولغاية كانون الاول 2016:

ارتفع العجز في تجارة السلع والخدمات في شهر كانون الاول 2016 بمقدار (1.9) مليار دولار، اي بنسبة (0.4%) مقارنة بشهر كانون الاول 2015. انخفضت الصادرات بنسبة (-2.3%) اي بمقدار (51.7) مليار دولار، كما انخفضت الواردات بنسبة (-1.8%) اي بمقدار (49.9) مليار دولار. ارتفع معدل العجز التجاري للسلع والخدمات للأشهر الثلاثة (تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول 2016) بنحو (2.8) مليار دولار مقارنة بذات الاشهر من العام 2015، اذ ارتفع متوسط الصادرات من السلع والخدمات لتصل الى (3.4)، كما ارتفع متوسط السلع والخدمات بنحو (6.2) مليار دولار مقارنة مع كانون الاول 2015.

5- الصادرات والواردات الامريكية (السلعية، الخدمية):

الصادرات:

انخفضت الصادرات السلعية بما يبلغ (4.8) مليار دولار لتبلغ (126.9) مليار دولار في كانون الاول 2016 بسبب ارتفاع المواد الصناعية وحركات الطائرات المدنية وزيت الوقود والغاز الطبيعي، فيما ارتفعت الصادرات الخدمية بمقدار (0.2) مليار دولار لتبلغ (63.8) مليار دولار نتيجة ارتفاع مؤشر الخدمات المالية والسفر والشحن والموانئ.

الواردات:

ارتفعت الواردات من السلع بمقدار (3.6) مليار دولار لتبلغ (192.6) مليار دولار في كانون الاول/2016 مع ارتفاع قطع غيار المركبات والسيارات والمواد الصناعية والغاز الطبيعي والاسمدة والمبيدات الحشرية، فيما حافظت الواردات الخدمية على حجمها عند (42.3) مليار دولار.

6- حجم التجارة بين العراق والولايات المتحدة:

سجل الميزان التجاري فائض مقداره (4.7) مليار دولار، بلغت الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة (6) مليار دولار فيما بلغت الصادرات الامريكية الى العراق (1.3) مليار دولار.

كما سجلت الواردات العراقية ما قيمته (4.57) مليار دولار شكل النفط الخام (97%) فيما بلغت قيمة الصادرات الامريكية ما قيمته (1.97) مليار دولار والتي تركزت بشكل كبير على الآلات الثقيلة والمركبات والمعدات الكهربائية وقطع غيار الطائرات والحبوب. اما في عام 2015 فقد سجل حجم التبادل التجاري ما قيمته (7.2) مليار دولار، في الوقت الذي صرح المتحدث باسم السفارة الامريكية في بغداد الى ان غرفة التجارة الامريكية عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في العراق في القطاعات غير النفطية لاسيما قطاع الامن والطاقة والبيئة والاعمار والصحة والزراعة والسياحة الدينية وتطوير البنى التحتية عن السلع الزراعية والآلات والسلع الاستهلاكية.

11 - الاقتصاد الفيتنامي:

ذكر خبراء اقتصاديون ان فيتنام ستحقق هدفها في عام 2017 الخاص بزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بزيادة 6.7% عما كان عليه في العام 2016 ، ويرجع ذلك الى كفاءة اصلاحاتها .

وضع المركز الوطني للمعلومات والتوقعات الاجتماعية والاقتصادية (NCIF) الذي يقع تحت اشراف وزارة التخطيط والاستثمار سيناريوان للتنمية الاقتصادية المحلية الفيتنامية للعام 2017 على اساس تأثير التوجيهات الحكومية وتوقعات صندوق النقد الدولي بنمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 3.4% .

وفقاً للسيناريو الاول الاكثر احتمالاً ، سوف يحافظ الاقتصاد المحلي على استقراره وتميمته ويظل الاستثمار المحلي يتحسن وسوف تستفيد فيتنام من تكاملها على الصعيد العالمي بهدف تحسين الصادرات والاستثمار . ومن شأن ذلك ان يترجم الى نمو الناتج المحلي الاجمالي 6.44 المائة والتضخم (5%) في عام 2017 .

السيناريو الثاني يتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي 6.72% ولتضخم من 6% في حال تحسن هيكل الاقتصاد وكفاءته . وقد ذكر المركز الوطني (NCIF) ان ادارة السياسات والاصلاحات القانونية وبيئة الاستثمار التي نفذتها الحكومة الفيتنامية في عام 2016 والادارة المرنة للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ، قد يرفع سعر الفائدة بنسبة 6% في عام 2017. ذكر الخبير الاقتصادي فو دينه أنه ان سعر صرف (الدونغ الفيتنامي) مقابل (الدولار الامريكي) سيتذبذب في عام 2017 ، وفقاً للتغيرات الاقتصادية والمالية في العالم فيما اشار

(لي شوان نجيا) العضو في المجلس الاستشاري للسياسات المالية والنقدية الوطنية الى ان المجلس يتوقع ارتفاع اسعار الفائدة من 1-2% .

وهذا يتوقف على توجيهات من بنك الدولة في فيتنام ، فارتفاع الفائدة يأتي من التضخم وزيادة الرواتب الاساسية ، وكذلك من تحرك معدلات الفائدة بين البنوك صعوداً ومن الاتجاه السعودي لأسعار الفائدة والسندات الحكومية ، وبالإضافة الى ذلك تكمن الزيادة في اسعار الفائدة الى عجز الميزان التجاري الذي قد يصل من 4-5 مليار دولار هذا العام ، وزيادة في سعر الدولار الامريكي ، والتكيف الصيني لأسعار الصرف . وأشار الخبير الاقتصادي (فو تري ثانه) ان النمو الاقتصادي لفيتنام في العام 2018 المقبل سوف يتعزز من قبل صناعة التجهيزات والاستثمارات الاجنبية المباشرة وقطاعات البناء والخدمات . وقطاع الزراعة في حين سيواجه قطاع البناء والتشييد صعوبات كثيرة ففيتنام لن تكون قادرة على جذب الكثير من الاستثمارات الاجنبية لعام 2016 ، اذ وضعت الحكومة اهداف التنمية الاقتصادية بنمو الناتج المحلي الاجمالي 6.7% والتضخم 4% ونمو قيمة الصادرات من 6-7% لعام 2017 .

12 - الاقتصاد الروسي

تشير نتائج الاقتصاد الروسي عام 2016 شدة ارتباطه بالمؤثرات الخارجية وبخاصة اسعار النفط والعقوبات الغربية وبالرغم في الاداء المرتفع لصناع السياسة النقدية والمالية والفريق الاقتصادي في الحكومة والكرملين فان النتائج النهائية للعام 2016 كانت مخيبة للأمل وامتدت المؤشرات الاقتصادية تأكيدات المسؤولين الروس منذ خريف 2015 ان روسيا تجاوزت المرحلة الأسوأ في أزمتها الاقتصادية التي بدأت عقب الأزمة الأوكرانية وضم القرم وفرض واشنطن وبركسل عقوبات اقتصادية ومالية على موسكو والتي تعمقت مع تراجع اسعار النفط في الأعوام الأخير ويكشف ارتفاع أعداد الفقراء في روسيا أن البلاد خسرت سبع سنوات من التنمية الاجتماعية وتشير تجارب السنوات السابقة وتصريحات المسؤولين الروس الى أن الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الروسي مشروع مؤجل الى ما بعد الانتخابات الرئاسية عام 2018 والتي يتوقع أن تكون الاخيرة للرئيس فلاديمير بوتين.

لقد تراجع وللسنة الثالثة على التوالي دخل المواطنين الروس ، ما اثر بشكل كبير على معدلات الاستهلاك في البلاد والتي انخفضت بدورها للعام الثاني لتحرم الاقتصاد الروسي من أهم محرك للنمو وتتسبب في انكماش الناتج المحلي بنحو 0.6% وفق بيانات أولية . وذكرت هيئة الاحصاء الروسية أن الدخل الحقيقي للمواطنين تراجع في الاشهر الى 11 الاولى من عام

2016 بنحو 5,6% مقارنة بالفترة نفسها من 2015 . ووفق توقعات الحكومية فان الدخل الحقيقي للمواطنين تراجع العام الماضي بأكمله بنحو 6% عاما بان هذا المؤشر تراجع بنحو 4% و 1% عامي 2014 و 2015 على التوالي. ويعزى تراجع الدخل الى هبوط النشاط الاقتصادي ومحاولات الحكومة ضغط المصروفات وللمرة الاولى منذ صعود بوتين بداية الالفية الحالية، لم ترفع الحكومة المعاشات التقاعدية، واكتفى الرئيس بالتعهد بتقديم منحة لمرة واحدة فقط عام 2017 تقدر بنحو تسعين دولار اميركيا وفي الوقت ذاته، تراجع الطلب الاستهلاكي العام الماضي قرابة 4,8% بعدما انخفض عام 2015 بنحو 10%. وتأثرت قطاعات البناء والخدمات بشكل لافت بسبب هذا التراجع، كما هوت الاستثمارات في هذه القطاعات لعدم جدوى الاستثمار في قطاعات متراجعة مع ارتفاع سعر الفائدة الاساسي ومن جانب اخر انخفضت معدلات التضخم في روسيا الى ادنى مستوى في تاريخ البلاد ما بعد الحقبة السوفيتية . وطبقا لبيانات رسمية أولية لم يتجاوز التضخم 5.8% مقارنة بـ 12.9% و 11.4% عامي 2014 و 2015 على التوالي. ويعود التراجع الكبير الى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من المصرف المركزي الروسي وتراجع الاستهلاك الداخلي و تركزت سياسة البنك المركزي الروسي على خفض التضخم وضمان عدم ارتفاع النسبة في السنوات الثلاث المقبلة . ولهذا لم يخفض سعر الفائدة الاساسي بأكثر من نقطة واحدة من 11% الى 10% ما يعني تفضيله ضبط التضخم على حساب النمو . وأعلنت المسؤولة في المصرف المركزي الفيرا نابيولينا ان سياستها ترمي الى خفض التضخم الى 4% العام المقبل، وتوفير البيئة المناسبة من أجل تكيف الاقتصاد مع نسب تضخم منخفضة وتوقعت ان يتراوح نمو الاقتصاد العام الحالي بين 0.5%، و 1% على ان يرتفع النمو في السنوات المقبلة الى حدود 2% ، لكن تراجع مشاركة القطاع الخاص الى اقل من 30% من النشاط الاقتصادي ، وعدم وجود استثمارات كافية قد يعمق أزمة الاقتصاد الروسي. وساهمت نسبة الفائدة المرتفعة اضافة الى ارتفاع اسعار النفط في دعم الروبل بقوة اذ ارتفع بنحو 20% أمام الدولار، و 26% مقابل اليورو. ودخل راس المال المضارب الى سوق العملات والسوق المالية الروسية ، ما دفع نابيولينا الى التنبيه بان البنك المركزي قد يضطر الى زيادة مشترياته من العملات الاجنبية والذهب وزيادة احتياطاته في حال استمر ارتفاع سعر صرف الروبل.

تراجع سعر صرف الدولار بداية العام الحالي 2017 للمرة الاولى منذ أشهر طويلة الى ما دون ستين روبلا. ورغم تحسن الروبل العام الماضي فان عوامل كثيرة قد تحد من قوته ومنها تراجع اسعار النفط ورفع مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي سعر الفائدة او تشديد العقوبات الغربية على المصارف الروسية ، واخيرا اجراءات البنك المركزي الروسي التي قد تفتح المجال امام مضاربات السماسرة مع ثقتهم بان ارتفاع الروبل الكبير لا يصب في مصلحة المصدرين

وبخاصة كبريات شركات النفط والطاقة في روسيا. وقد يرفع العجز في الموازنة المقومة بالروبل بينما أهم مصادر الدخل بالعملة الاجنبية لقلة صادرات الطاقة . ولكن السياسة النقدية القاسية، اضافة الى حرمان المؤسسات المالية والمصارف الروسية من امكانية الاقتراض من الخارج، تهدد النظام المصرفي في البلاد التي شهدت عددا من الازمات المالية الخائفة نتيجة افلاس بعض المصارف وتراجع سعر صرف الروبل .

وضعت روسيا سيناريو استراتيجية النمو التي تضمنت امكانية مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي حتى عام 2035 بالاعتماد على القطاع الخاص، باعتبار ان أهم مسألة في المرحلة الراهنة امام الاقتصاد الروسي الانتقال في تحقيق الاستقرار الى النمو الثابت، وتنص هذه الاستراتيجية على تحقيق نمو ثابت خلال المدة 2017-2019، ونمو عالي خلال المدة 2020-2025، اما خلال المدة 2026-2035 فسيبدأ عندها حصول تطوير ثابت ومستقر، اذ اعلن مفوض الرئيس الروسي لحماية حقوق رجال الاعمال انه في حال استخدمت كافة امكانات الاقتصاد الروسي فان افضل سيناريو سيكون في حال حصول دعم لا سعار موارد الطاقة، وتطبيق كافة البرامج بنسبة 100% فستكون هناك امكانية لمضاعفة الناتج المحلي.

كما اكد المفوض بان النمو سيكون كفيلا في تخفيض التضخم مشيراً الى ان هناك الكثير من الدول قد نجحت باتباع تلك النظرية ومن خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية وجزئية وكالاتي:

1- سياسات اقتصادية على المستوى الكلي:

المرحلة الاولى:

(تخفيض تكاليف الانتاج، تحييد المخاطر، اتباع سياسة نقدية توسعية، ضمان الائتمان طويل الاجل للاقتصاد بأسعار تنافسية، تخفيض التعرفة على خدمات البنى التحتية، تثبيت التعرفة الكمركية للأعوام 2018-2019 على مستوى عام 2017، موائمة الرسوم الجمركية للسكان والمستهلكين الصناعيين، الاصلاحات الضريبية وذلك بتخفيضها على المنتجات الجديدة واعفاء الشركات الجديدة لمدة خمس سنوات من الضرائب).

المرحلة الثانية:

ابتداءً من عام 2020 ضرورة تخفيض الضرائب المباشرة على الانتاج مقابل رفع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك.

2- سياسات اقتصادية على المستوى الجزئي:

- تحديد قائمة من المشاريع الاستراتيجية التي سيكون لها الاثر الكبير في تحقيق النمو وتطوير الاقتصاد على اساس الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- اعتماد الطرق التقنية الجديدة من خلال اعتماد نموذج تنبؤي للتنمية الاقتصادية يؤدي الى نظام اقتصادي جديد (اقتصاد التوقعات) اي ان الاقتصاد سينتقل من اقتصاد السوق (العرض، الطلب) الى اقتصاد التوقعات المبني على تلك التنبؤات.

على اساس ما تقدم يمكن القول بان الحكومة الروسية تعمل على توفير المناخ الامن للاستثمارات الاجنبية والمحلية على حد سواء من خلال تطوير الانظمة الاقتصادية وعكس صورة ايجابية حول الاقتصاد الروسي وذلك من اجل خلق معدلات نمو في الاقتصاد الروسي المعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة في تحقيق النمو، اذ ان الحكومة الروسية من خلال تلك

السياسات تعمل على الوصول الى تحقيق الاقتصاد الرقمي الالكتروني كحال بقية البلدان ذات الاقتصادات العملاقة (الولايات المتحدة، الصين) الرائدة في تحديث اقتصاداتها والتي تمتلك استراتيجيات حكومية في تحقيق ذلك، علماً ان روسيا تواجه صدمة مزدوجة تتمثل بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، بالإضافة الى انخفاض أسعار الطاقة في الاسواق العالمية، وهذا ما انعكس سلباً على معدلات النمو فيها، اذ شهدت روسيا عام 2015 ركوداً حاداً انعكس ذلك على معدلات النمو، اذ سجل معدل النمو نسبة سالبة وصلت الى (-3.7%) و(-0.6%) في عام 2016، الا ان تلك الصدمة لم تؤدي إلى استمرار الركود، اذ وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فان من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الروسي استقراراً نسبياً في عام 2017 ويمكن أن يحقق نمواً إيجابياً بمعدل (1.1%، 1.2%) لعامي 2017، 2018 على التوالي، نتيجة للتحسن النسبي في اسعار النفط بالإضافة الى السياسات التي اتبعتها روسيا في تقليل الاعتماد على بقية القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي.

اخبار متنوعة

رابطة المصارف العربية

رابطة المصارف تنجح بتدريب 521 مصرفيا خلال الربع الاول لسنة 2017

اقامت رابطة المصارف في الربع الاول من العام الحالي ثمان دورات تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي تتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر وحماية الزبائن وتوعية الجمهور بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونجحت من خلالها بتدريب 521 متدربا في مختلف الاختصاصات .

وخلال شهر اذار عقد تدريب بالتعاون مع شركة KPMG في مجال الامتثال بحضور 83 متدربا اضافة الى تدريب 85 شخصا على العمليات المصرفية الشاملة وتدريبات اخرى لجميع العاملين في مصرفي البلاد الاسلامي والموصل في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

عقد اجتماع موسع بحضور ممثلي المصارف الخاصة والسادة المسؤولين عن نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي في مقر رابطة المصارف لمناقشة اليات وتعليمات البنك المركزي حول النافذة , وجرى إيضاح وشرح كافة المتطلبات من البنك المركزي العراقي والمعلومات المطلوبة لضمان الامتثال لمعايير وشروط البنك المركزي .

عقد في مقر رابطة المصارف اجتماعا حضره ممثل الخزانة الامريكية السيد جون سوليفان وممثلي المصارف الخاصة لبحث ملف المصارف المراسلة وتعاملها مع المصرف العراقية، واستعرض خلال اللقاء المعوقات من قبل ممثلي المصارف وامكانية فتح حسابات لها في المصارف خصوصا في المصارف الامريكية ,كما بحث التطورات الحاصلة في المصارف خصوصا في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الاموال ,وتطوير الكوادر العاملة في المصارف واقتناء التقنيات والبرمجيات اللازمة.

واشار سوليفان الى التطور الكبير الحاصل في القطاع المصرفي بناءً على توجهات البنك المركزي اضافة الى اهمية قانون مكافحة غسل الاموال وضرورة العمل على تحسين وضع العراق في تقييم منظمة FATF .

عملة البيت كوين Bit Coin :

هي عملة يمكن مقارنتها بالعملات الاخرى مثل الدولار واليورو ، لكن مع عدة فوارق اساسية من ابرزها ، ان هذه العملة هي عملة الكترونية رقمية افتراضية مشفرة لا تمتلك رقما متسلسلا وتعتمد بشكل اساسي على مبادئ التشفير في جميع جوانبها ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كالعاملات التقليدية حول العالم ، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الانترنت ، كما انها نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وأجر دون وجود وسيط بالإضافة الى انها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها وتعتبر ايضا العملة الأولى من نوعها والاكثر شهرة وانتشارا ، تم طرحها للتداول للمرة الاولى عام 2009 بسعر صرف لا يتجاوز (30) سنتا مقابل الدولار الامريكي ولكن سرعان ما تضاعفت تلك القيمة خاصة مع زيادة التعامل بها حيث تشير التقارير الى ان الصين تتداول ما يساوي (100) الف عملة منها يوميا خلال التداولات اليومية، وكان الهدف من طرحها هو تغيير للاقتصاد العالمي ، لكن رغم ذلك فهي ليست العملة التشفيرية الوحيدة على شبكة الانترنت حالياً .

يجري استبدال عملة البيت كوين بالعملات الرسمية كالدولار واليورو، عبر محفظة مالية يتحكم فيها العميل برقم سري خاص ، عبر تطبيقات الكترونية مرتبطة بالآلاف من اجهزة الكمبيوتر تتحقق من صحة المعاملات وتضيف المزيد من هذه العملة الى النظام ، وكان الهدف الاساسي ان تكون هذه العملة محدودة بنحو (21) مليون بيت كوين وقد تم استخدام ثلاثة ارباع هذا المبلغ وبالرغم من تخطي قيمة هذه العملة حاجز الالف دولار ، فأنها ماتزال بعيدة بعض الشيء عن اعلى قيمة وصلتها على الاطلاق او اخر عام 2013 عندما تم تداولها كان 1136 دولار قبل ان تتراجع الى أقل من 240 دولار كان لانهايار بورصة (إم تي جوكس) اليابانية التابعة لمؤسسة بت كوين المنظمة لتداولات العملة الرقمية حول العالم خلال عام 2014 عامل أساسي في تراجع البيت كوين أمام الدولار ، الامر الذي ادى الى تراجع المستثمرين على الاستثمار في هذه العملة ، بعد ضياع ما يقرب من نصف مليار دولار بسبب الاختراقات الأمنية فيما استعادت عافيتها مرة أخرى مطلع 2015 ، حيث تأسست اول بورصة للعملة الرقمية في الولايات المتحدة بتمويل قيمته 106 مليون دولار تلقته من بورصة نيويورك وبعض البنوك والمؤسسات المالية وحملت اسم (كوينيز) والتي تعتبر واحدة من ابرز البورصات العالمية الخمس التي تنظم تداول هذه العملة وتحدد سعرها أمام العملات الرئيسية كالدولار وهي (كراكين، بنستامب ، بي تي سي الصين ، بلوكتشين ، وسير كل)، وحطمت القيمة الاجمالية

لكافة عملات بتكوين المتداولة حولة العالم رقماً قياسياً في 22 كانون الاول 2016 بتخطيها حاجز 14 مليار دولار .

وتجدر الاشارة الى ان ابرز مزايا عملة البت كوين، عدم وجود رسوم على التحويلات بعكس العملات الاخرى التقليدية بالإضافة إلى السرعة والسرية في نقل التحويلات وعدم خضوعها لسيطرة البنوك والحكومة ، اما ابرز عيوبها هو تسهيل العمليات المشبوهة وغسيل الاموال في ظل غياب الرقابة .